أساليب تحليل الخطاب في أبحاث الإعلام والإتصال

د. أحمد بن مرسلي
معهد الإعلام والإتصال - جامعة الجزائر

مقدمة:

عرفت أساليب تحليل مواد الإعلام والإتصال توسعا كبيرا في النصف الثاني من هذا القرن، في إطار التطور الهائل الذي شهدته مناهج البحث، وأدواته في العلوم الإنسانية بصورة عامة، مواكبة للحركة السريعة التي ميزت حياة المجتمعات خلال الفترة المذكورة، وما تطلب ذلك من سرعة في مجال البحث، خاصة على مستوى وسائل الإعلام الجماهيري وعملية الإتصال، التي تحققت في عصرنا هذا، عصر غزو الفضاء، والبث الإعلامي عبر الأقمار الصناعية، تقدما لم يسبق مثيل له من قبل. مما أدى إلى تعاظم دور وسائل الإعلام في النشاطات المختلفة للإنسان والمجتمع. الشيء الذي ترتب عنه وعي كبير لدى الأوساط الإعلامية المهنية الممارسة، والعلمية الأكاديمية بأهمية الجوانب المنهجية في دراسة الظاهرة الإعلامية.

وبالرغم من المكانة المرموقة التي احتلها أسلوب تحليل المضمون ضمن الجهود العلمية السابقة، والدور الريادي الذي قام به في معالجة المواد الإعلامية(1). إلا أن هذا الدور بقي محدودا في تحليل النصوص الإعلامية، لكونه يركز في معالجته للخطاب الإعلامي على جانب واحد منه. مثل العمل على بحث مواقف معينة، أو رصد آراء محددة، أو تحديد معتقدات خاصة داخل المضمون، إنطلاقا من معطيات خارجية يخضع لها توزيع المضمون المدروس إلى فئات معينة. وهو إجراء يعتمد كما يتجلى على معايير قياسية لا ترتبط بالبناء الداخلي للنص، ويتجاهل جوانب أخرى جديرة أيضا بالإهتمام.

وتبعا لذلك فإن أسلوب تحليل المضمون كما أشار إلى ذلك العديد من الباحثين المهتمين بهذا الموضوع، يقوم على التحليل الجزئي للنص(2). كما يتوضح ذلك بالتفصيل في تعرضنا لهذه النقطة لاحقا في الدراسة الحالية.

وأمام محدودية أسلوب تحليل المضمون، وضعفه في ضمان تحليل كامل للشروط المتعلقة بانتاج الخطاب الإعلامي، وعجزه عن معالجة هذا الأخير في نطاق بنائه الداخلي، فإن الباحثين لجأوا إلى توظيف أساليب تحليل كيفية معروفة من قبل في حقل الدراسات الألسنية للغة. بعد تكييفها مع متطلبات دراسة المعاني الخاصة بشروط ظهور الخطاب(3). وهي الدراسات التي عرفت بعد مرحلة الستينيات بدراسة تحليل الخطاب موضوع دراستنا هذه. وقبل الخوض في الخصائص العلمية لهذا النوع من الدراسات، لا بد من تعريف

مصطلح خطاب، حتى يتسنى لنا الدخول في تفاصيل الأساليب الكيفية المستخدمة في تحليله ضمن أبحاث الإعلام والإتصال.

تعريف الخطاب:

بدأت المحاولات الأولى، التي استهدفت تعريف مصطلح خطاب، وتقديم مفهوم دقيق له في إطار الجهود التي بذلها عالم الألسنية العامة (F. De Saussure) - ف. دوسوسير خلال الفترة: 1906 - 1911(4). والتي انصبت على تحديد الموضوع الأساسي للألسنية، الذي هو موضوع (اللغة - la langue) كمظهر جماعي، وحقيقة إجتماعية(5).

أما الخطاب لدى دوسوسير، فهو يختلف عن اللغة من حيث أنه يساوي الكلام، الذي هو حقيقة فردية، تمثل الإرادة الشخصية لكل واحد منا في الفعل(6). وموضوعه عند هذا الباحث هو تحليل المضمون الذي يقوم بدراسة محتوياته المعنوية.

رفض بذلك دوسوسير، ومن تلاه من رواد اللسانيات التقليدية أمثال (Troubetzkoy) - تروباتزكوي و (H. Jemsley) - هـ جمسلاي و (Bloumfield) - بلومفيالد دراسة المعنى الخطابي في اللسانيات. وكان هدفهم من وراء ذلك، هو توفير صرامة علمية أكبر لوصف البنيات الشكلية للغات. وهو ما يوضح أن اللسانيات التقليدية اهتمت فقط بدراسة الدال (signifiant)

الذي هو البناء الشكلي للغة، وأهملت المدلول (signifié) المعنى الذي رأت أنه من إختصاص تحليل المضمون(7).

كان هذا التحريم الذي وضعه دوسوسير أمام دراسة المعنى في الخطاب على مستوى اللسانيات، وراء إرتباط دراسة مضمون هذا المصطلح منذ الثلاثينيات من هذا القرن بأبحاث تحليل المضمون. الذي سيطرت على تطبيقاته خلال هذه الفترة وما بعدها، دراسات تحليل مواد الصحافة، والتي قامت آنذاك على المعالجة الوصفية الجردية الإحصائية لجانب من المعلومات التي تحتويها النصوص الإعلامية، والمتعلقة بشروط إنتاج هذه الأخيرة. مثل: المواقف، الآراء، المعتقدات إلخ... وهي المعالجة التي تقوم أساسا على إخضاع الجانب محل التحليل في النص إلى شبكة من الفئات يعتمد المحلل في وضعها بالدرجة الأولى على طبيعة مشكلة البحث، وما تتضمنه من أهداف مختلفة(8). لا تأخذ بعين الإعتبار الواقع البنيوي للنص في إطار تسلسل عناصره اللغوية، بحكم أنها معايير خارجية غير مستمدة من هيكلته الداخلية، تقوم بمعالجة جزئية لشروط إنتاجه بطريقة يتم فيها إخضاع الجانب المعلوماتي محل التحليل إلى توزيع فئوي يعطى نتائج كمية في شكل أرقام، كثيرا ما يلجأ المحلل في قراءتها الإستدلالية إلى التفسير العام، إنطلاقا من عوامل ذاتية، أساسها النظرة الشخصية، والمهارة الفردية. وهو التطبيق الذي يبقي عملية البحث التحليلي سطحية لا تصل إلى عمق ما يتضمنه الخطاب

من مدلولات مختلفة في إطار بنائه الدالي الداخلي، كما سبق الذكر منذ قليل. وبالتالي فأن تحليل المضمون حسب الباحثين المهتمين بالموضوع محل المعالجة لم يحل مشكلة تحليل شروط إنتاج الخطاب، وفق بنائه اللغوي(9).

إن هذا العجز المسجل على مستوى تحليل المضمون تجاه الخطاب شجع الباحثين على البحث عن أساليب تحليل بديلة تحقق تحليلا كاملا للمعنى في النص، وفق بنيوته الداخلية، وتسلسل عناصره اللغوية. ومن أجل حل هذا الإشكال، كان لا بد من الرجوع إلى أساليب دراسة اللغة في اللسانيات، وتكسير المانع الذي وضعه دوسوسير بشأن ذلك.

بدأت المحاولات الأولى نحو هذا التكسير في مطلع الخمسينيات من هذا القرن. حيث ساد الشك أوساط الباحثين في قدرة تحليل المضمون، على أن يكون أسلوبا متكاملا في البحث المتعمق لمحتوياته المدلولية للمواد الإعلامية، وقادرا على تجاوز حدود وصف المحتوى الظاهر إلى الإستخدام في المجال الإستدلالي(10). حيث ساهم هذا الشك في تظافر جهود الباحثين، ليس فقط المنتمين منهم إلى علم النفس، وعلم الإجتماع، والعلوم السياسية المهتمين التقليديين بأسلوب تحليل المضمون، بل إنضم إليهم باحثون آخرون من تخصصات علمية أخرى، في مقدمتهم مختصون في اللسانيات للإستفهام حول تقنيات هذا الأسلوب التحليلي، واقتراح تقديم مساهمتهم في ذلك. وكلل هذا الجهد الجماعي في عقد ندوة (Allerton House Confér- - ence - ألرتون هاوس كوفيروس) في منطقة (Illinois - إلنوا) سنة 1955 بالولايات المتحدة الأمريكية(11).

إن ما يمكن إستنتاجه من هذه الندوة هو أنها لم تخدم فقط أسلوب تحليل المضمون في فتح آفاق جديدة أمامه، بل شجعت الباحثين اللسانيين على الإهتمام بتحليل المعنى في الخطاب بأدوات، وتقنيات مستخدمة في الدراسة اللغوية، لم تكن معهودة من قبل لتجاوز الضعف المسجل في تطبيقات تحليل المضمون في هذا الصدد كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

وتعود جذور اهتمام اللسانيين بالمدلول داخل الخطاب كظاهرة فردية غير جماعية إلى مساهمتين(12). قام بالأولى منهما الباحث اللغوي الأمريكي (Z.S. Harris) - ز.س.هاريس بداية من سنة 1952 حينما قام بتوسيع الإجراءات اللسانية التوزيعية الأمريكية (les procedures de la linguistiques distributionnelle Américaine) إلى المنطوق (l'énoncé) الذي يتجاوز بناؤه اللغوي إطار الجملة (la phrase) . وهو الإجراء الذي نقل فيه استخدام التقنيات المستعملة في تحليل وحدات اللغة إلى تحليل منطوقات تتجاوز في أبعادها الجملة المعنوية الواقعة بين نقطتين، أي ما عرف بعد ذلك بالخطاب.

أما المساهمة الثانية فقام بها الباحثان: (Roman Jackbson) - رومون جاكوبسون و (Emile Benveniste) -إميل بنفونيست في أعمالهما التي تناولت تحليل النطق (l'énonciation) في محاولة منهما لمعرفة كيف يتسجل (s'inscrit) المتكلم في المنطوقات التي يرسلها. أو بعبارة أخرى يمكن القول أن الباحثين المذكورين حاولا معرفة كيف يعلن المتكلم المتملك للجهاز الشكلي اللغوي عن وضعيته كمتكلم عبر مؤشرات ذاتية خاصة به على مستوى النطق.

وفي خضم هذه العودة القوية إلى بحث المعنى أو ما عبر عنه الباحثون آنذاك بشروط إنتاج الخطاب بأدوات وتقنيات لغوية، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في التعريفات القديمة للخطاب، المقدمة خاصة من طرف دوسويسر، ووضع مكانها مفاهيم جديدة تساير التوجهات الجديدة الخاصة بالموضوع محل التحليل.

وقد سجل قبل قليل في هذه الدراسة، أن الباحث الأمريكي هاريس هو أول من استخدم إجراءات دراسة وحدات اللغة في بحث منطوقات تتجاوز في أبعادها الجملة المعنوية. حيث نقل بعمله هذا مفهوم الخطاب من معنى الكلام كظاهرة فردية إلى وحدة لغوية ذات أبعاد أكبر من الجملة. مثل: النص، الرسالة، المنطوق.

أما المدرسة الفرنسية في تعريفها للمصطلح محل التحليل فإنها انطلقت من مقابلتها لمصطلحي منطوق، وخطاب بالطريقة التالية:

- إن الدراسة التي تتناول الجوانب البنيوية اللغوية في النص تجعل منه منطوقا، لكن إذا خضع هذا النص إلى دراسة لغوية تستهدف جوانب شروط إنتاجه فإنه يصبح خطابا(13).

ومن جهته ربط الباحث إميل بنفونيست مفهوم الخطاب بمصطلح المنطوق المعرف لديه بالنتيجة المترتبة عن النطق كاستخدام فردي للغة(14).

ويستخلص من تقديم هذه التعريفات أن الأوساط العلمية المهتمة اليوم بتحليل الخطاب تستخدم مصطلح المنطوق للإشارة إلى الوحدات اللغوية التي

تتجاوز في أبعادها الجملة في إطار لغوي محض، ومصطلح خطاب للدلالة على المنطوق عندما يخضع إلى بحث جوانب شروط إنتاجه(15).

ونستطيع القول في نهاية هذا التحليل أن الخطاب أخذ في أيامنا هذه مفهوم الوحدة اللغوية الأكبر من الجملة المعنوية (منطوق) التي تخضع إلى بحث جوانب شروط انتاجها أي معانيها المدلولية الكامنة فيها باستخدام الأساليب التحليلية المأخوذة عن اللسانيات.

وبالرغم من إستفادة الخطاب من أدوات التحليل المستخدمة في اللغة إلا أنه يختلف عنها كلية، لأن مفهوم هذه الأخيرة عبارة عن نسق من الرموز الشكلية، التي يخضع استخدامها المترابط إلى قوانين صارمة معروفة على مستوى القواعد النحوية. بينما الخطاب هو الصورة المتجلية للغة في الإتصال بواسطة الجملة (la phrase) التي بها كما نعلم نخرج من مجال اللغة كنظام من الرموز، وندخل في محيط آخر يتمثل في اللغة كأداة إتصال المعبر عنها بمصطلح خطاب.

يتجلى من التعريفات المقدمة للخطاب أن مجال بروزه هو الإتصال كمصطلح يفيد تبادل المعاني بين طرفين ذوي فهم مشترك(16). وهو يتكون وفق ذلك من بناء لغوي محكم التركيب يعمل على نقل المعاني (شروط الإنتاج)، التي هي موضوع التحويل بين طرفي الإتصال(17). ومن هنا فإن عملية الربط المتوازن بين هذين العنصرين (اللغة، والمعنى) المكونين للخطاب

تجعل هذا الأخير سهل التحليل. مثل ما هو مسجل على مستوى الخطاب السياسي، المتميز بلغته الجيدة البناء، وقراءة معانيه (الإيديولوجية) غير المعقدة. عكس الخطاب الأدبي ذي التركيب اللغوي المتين، أو الخطاب الديني المرتبط بشروط إنتاج صعبة القراءة، نظرا لإعتماده في وضع معانيه على مرجعية معقدة، كثيرا ما تقوم على سلسلة لا متناهية من الإحالات إلى مراجع عديدة يصعب الوصول إليها وفهمها في أحيان كثيرة.

وإن تحليل الخطاب (Analyse du discours) وفق ذلك هو أسلوب تحليل كيفي للنصوص، يستهدف بالدرجة الأولى القراءة الدقيقة المتعمقة لمعاني الخطاب، من خلال استخدام أساليب اللغة في اللسانيات، التي تعطي الأولوية في إنجاز هذه المهمة إلى دراسة العلاقة بين العناصر اللغوية المكونة للنص، والمعاني التي تحملها. مع الإستعانة في ذلك بالأساليب المستوحاة من نظرية الإعلام، وتقنيات المعالجة الآلية للمعلومات. باستخدام الحسوب(18).

ونستنتج من ذلك أن أسلوب تحليل الخطاب وفق الإجراءات المذكورة يحصر نطاق معالجته لمعاني النص في إطار البناء الداخلي لهذا الأخير. لذا فهو يركز أكثر في إنجازه لهذه العملية على الخصائص التكوينية الداخلية الخاصة بكل خطاب(19) عكس تحليل المضمون، الذي يكتفي في معالجته لمضمون الخطاب بتصنيف الجانب المعلوماتي المدروس في المحتوى وفق شبكة من الفئات، لا تأخذ بعين الإعتبار المميزات التكوينية الخاصة بكل نص. مما

جعل الباحثين كما ذكر في مقدمة هذه الدراسة يرون فيه الأسلوب، الذي يقدم قراءة جزئية للمضمون وبسيطة لا تتعمق إلى داخل النص كما هو الشأن بالنسبة لتحليل الخطاب المطبق عادة في معالجة الرسائل القصيرة، نظرا لخطواته الإجرائية ذات المراحل المعقدة.

أساليب تحليل الخطاب:

إن استخدام الخطاب في الحياة اليومية للمجتمعات غير مرتبط بوجه معين لهذه الحياة، بل بمختلف نشاطات الإنسان مع الإنسان. ومن هنا يتضح أنه غير مرتبط المحتوى بنشاط معين، بل بنشاطات مختلفة. مثل الأدب، السّياسة، الإقتصاد، الإعلام، علم النفس إلخ... وإن إنتماء الخطاب لأكثر من نشاط إنساني جعله لا يرتبط الوجود بتخصص علمي متكامل من حيث موضوعاته، وطرق معالجته. مما إنعكس سلبا على تطوره، خاصة من زاوية عدم إمتلاكه لأدوات تحليل خاصة.

أمام هذا العجز، كان على الخطابَ إستعارة أدوات التحليل وتقنياتها المطبقة في العديد من التخصصات العلمية. حتى يتغلب على المشكل المذكور، وبالتالي ارتبط من حيث المعالجة بالعديد من الأساليب التحليلية، خاصة منها المعروفة على مستوى اللسانيات(20) هذه الأساليب التي تعامل معها بعض الباحثين كمناهج قائمة بذاتها، وظفت بصورة مستقلة ومنفردة في

معالجة الخطاب. كما تعامل معها باحثون آخرون كأدوات تحليل تم استخدامها ضمن مناهج معروفة على مستوى البحث في العلوم الإنسانية(21).

وبالرغم من هذا الإستخدام المزدوج للمصطلحين في الإشارة إلى أساليب تحليل الخطاب إلا أن ذلك لم يطرح مشكلا نهائيا على الباحثين. لأن الأمر يتعلق هنا بالإطار الذي يتم فيه استخدام هذه الأساليب. مثلا: فإذا إستخدمت بصورة منفردة وحيدة في بحث موضوع معين. حيث تقوم مقام المنهج في عملية الإستدلال العلمي، فإنها تدعى منهجا. أما إذا وظفت ضمن منهج معروف في العلوم الإجتماعية، للوصول إلى معلومات معينة على مستوى نصوص ما، هي جزء من البحث فإنها تدعى أداة بحث. وهو نفس الإشكال المطروح أيضا على مستوى أسلوب تحليل المضمون. لذا فإنه يتم إستخدام على مستوى الدراسة مصطلح أسلوب إشارة إلى أنواع هذه الإجراءات المطبقة في تحليل الخطاب، التي هي كما ذكر سابقا أساليب كيفية منبثقة عن العلوم الألسنية، وليست كمية كما هو تحليل المضمون. (Analyse du contenu) وتحليل المفردات (Analyse léxicométrique) .

ونكتفي في دراستنا هذه (تناول أساليب تحليل الخطاب) بالتعرض إلى الأساسية منها كما يلي:

1 - التحليل التوزيعي للخطاب:

إن أسلوب التحليل التوزيعي للخطاب (Analyse distributionnelle du discours) أو تحليل المنطوقات (Analyse des Enoncés) كما يطلق عليه أيضا في الأوساط اللغوية أوجده الباحث اللساني الأمريكي هاريس الذي قام سنة 1952 بنشر مقال تحت عنوان (Discourse Analysis) تحليل الخطاب - قدم فيه محاولة تحليل لساني للخطاب منطلقا في ذلك من المنهجية العامة للتوزيعية (Méthodologie générale du distributionnalisme) . حيث شكل عمله هذا في حقيقة الأمر إمتدادا للمجهود الذي بذله قبله اللساني بلومفيالد في مجال اللسانيات التي تدرس معاني الكلمات اللغوية (linguistique Asémantique) . وهذا بعد أن أدخل عليها تعديلات أساسية ألغى من خلالها التعارض الذي وضعه اللسانيون التقليديون (دوسوسير - بلومفيالد وغيرهما...) بين اللغة والكلام من خلال تأكيده بالصدد المذكور على أنه لا يوجد هناك تعارض بين اللغة والكلام، أو اللجوء إلى بحث المعنى، أو التمييز بين لسانيات اللغة، ولسانيات الكلام لأن الكل عبارة عن نظام متوقع، والذي هو في الواقع منتوج الوصف(22).

كان البناء التوزيعي للغة لدى هاريس هو الأساس الذي انطلق منه في وضع إجراءات التحليل التوزيعي. ولفهم هذا التحليل لا بد من التطرق إلى ما قصده هذا الباحث بالبناء التوزيعي(23).

إن البناء في مفهوم هذا الكاتب هو مجموع الأصوات أو المعطيات المهيكلة وفق بعض الخصائص التي نستطيع إنطلاقا منها تكوين نسق منظم من القواعد التي توصف عناصر هذا المجموع، وعلاقاتها الداخلية ببعضها البعض.

وتبعا لذلك، رأى هاريس أنه يمكن وصف كل لغة من خلال بنائها التوزيعي، أي من خلال الظهور المتواقت (occurrence) لأجزائها المرصوفة الجزء بالآخر. بحيث لا يتطلب إنجاز هذا الوصف لديه، الإستعانة بخصائص أخرى مثل التاريخ أو المعنى. أما التوزيع المتعلق بالعنصر داخل اللغة فهو يتمثل لدى هاريس في مجموع كل محيطات هذا العنصر، ومحيط أي عنصر في هذا المعنى هو الترتيب الحقيقي لمتواقتاته (co-occurrents) أي العناصر الأخرى المتزامة الظهور معه. حسب كل عنصر في وضعية محددة من خلالها ينتج هذا العنصر منطوقا.

ومن هنا فإن متواقتات (co-occurrents) أي عنصر في وضعية محددة هي بمثابة إختيار هذا العنصر لهذه الوضعية.

ويمكن بذلك تعريف التحليل التوزيعي بأنه إمكانية تقطيع السلسلة الكلامية لإستخراج القواعد المنظمة للظهور المتواقت للأجزاء في علاقاتها مع الأجزاء الأخرى في هذه السلسلة (تحديد أسس البناء التوزيعي)، ومن هنا

فأن العناصر داخل أي لغة لا تلتقي ببعضها البعض بصورة عبثية. لأن كل عنصر من هذه العناصر يلتقي في بعض الوضعيات مع بعض العناصر الأخرى. ويذكر هنا هاريس أن رجل الشارع يعتقد أنه عندما يتكلم، يقوم بالجمع الحر لعناصر ما على أساس المعاني التي يرغب في التعبير عنها. لكن الحقيقة أنه لم يفعل سوى اختيار أعضاء في فئات تظهر بصورة منتظمة معا، وهذا في الترتيب الذي تظهر فيه هذه الفئات.

وإن الهدف من هذا التقطيع للسلسلة الكلامية هو القيام حسب ما ذكر سابقا بتحديد فئات مقاطع ذات تكرار (récurrence) قابل للتمييز. حيث نقوم بجمع العناصر، التي لها توزيعات متشابهة داخل الفئة نفسها. وإذا كانت هذه التوزيعات متطابقة بصورة كلية، فأن الأمر هنا لا يطرح أي صعوبة في هذا التوزيع. مثلا إذا تصفحنا هذا الكلام الذي قدمه هاريس كمثال:

- القطط تحب الكعكة.

- النساء تحب الكعكة.

نسجل أن القطط، والنساء هم أعضاء نفس الفئة المتعادلة (D'equivalence) . لكن الواقع هو أن هذه المقاطع التي قسمنا النص الخطابي على أساسها (تطابق التوزيع) لا تسمح في بعض الحالات بالإختزال المتطور لهذا النص، أو لا تسمح به نهائيا. هنا لا بد من تكوين سلسلة متعادلات من

طرفي منطوق يكون لهما نفس المحيط (متعادلات) في مكان من النص، وفي مكان آخر منه ليس لهما نفس المحيط (غير متعادلين). مما يدفعنا إلى القيام بسلسلة استبدالات جزئية(24). يطول شرحنا هنا. وتتطلب معالجة وافية في دراسة مستقلة بذاتها ليس محلها هنا.

وما يمكن الوصول إليه في تناولنا للتحليل التوزيعي لهاريس هو أنه أسلوب يقوم على تقطيع النص، وإجراء تحويلات لغوية على الجمل لا تمس معناها قصد ردها إلى بنائها الأبسط، الذي يسمح بمقارنتها بغيرها، وتصنيفها في فئات متعادلة من حيث تطابقها التوزيعي على غرار النموذج الذي قدمه الباحث (Roger Mucchielli) - روجي متشالي في كتابه تحليل المضمون(25). حيث تؤدي هذه العملية الإختزالية للنص إلى بروز صياغات مفتاحية (Formules - clés) أي جمل فعلية أساسية، التي هي قوالب عامة (أمهات) للجمل المنطوقة في الخطاب. وتتصل بهذه الجمل الفعلية كما هو معلوم معاني (مواقف، آراء، معتقدات) غير لغوية (شروط إنتاج)، التي هي موضوع البحث الذي نحن بصدد القيام به.

2 - أسلوب التحليل الآلي للخطاب:

أوجد التحليل الآلي للخطاب Analyse automatique du discours. (A.A.D) من طرف الباحث الفرنسي (Michel Pêcheux) - ميشال بيشو في

جامعة باريس. وهذا من خلال الجهود العلمية التي بذلها ضمن فريق مخبر لعلم النفس التجريبي.

ما يمكن تسجيله حول هذا الأسلوب التحليلي للخطاب هو أنه عبارة عن تلاقي ثلاثة حقول معرفية. أوردها الباحث (Dominique Maingueneau) - دومنيك مانقونو كما يلي:(26)

1 - المادية التاريخية. Matérialisme Historique

2 - اللسانيات (نظرية آليات القواعد النحوية للغة، وعمليات النطق. (procéssus d'énonciation .

3 - نظرية الخطاب كنظرية التحديد التاريخي للعمليات الدلالية (processus sémantique) .

وحسب دومنيك مانقونو فإن أصحاب هذه الحقول المعرفية الثلاثة إنطلاقوا في طرح أفكارهم من نظرية التحليل النفسي للفاعل عبر التطرق إلى أعمال المدرسة: - (Althussériénne) ألتوسيرية الخاصة بالإيديولوجية. والتي رفضوا فيها المطابقة بين الخطاب والإيديولوجية (عدم اعتبارهما شيئا واحدا). كما اعتبروا في هذا الطرح لأفكارهم أن الإستدلال (le discursif) - (الإنتقال من فكرة إلى أخرى عبر النص) هو أحد المظاهر المادية للمادية الإيديولوجية.

وطبقا لذلك فإن التشكيلات الإستدلالية (les formations discursifs) تؤدي دورا أساسيا في تحليل المعنى الخاص بالمقطع اللغوي. لأن هذه

التشكيلات الإستدلالية هي المكونات الرئيسية لتشكيل إيديولوجي (Formation idiologique) محدد، المرتكز بدوره على شروط إنتاج خاصة. بمعنى هنا أن أي تشكيل إيديولوجي هو عبارة عن مجموع من المواقف.

يتجلى لنا من الطرح السابق أن الخطاب لدى ميشال بيشو يتكون من تشكيلة إستدلالية (نسق لغوي لساني) ومن تشكيلة إيديولوجية (ظروف إنتاج). وهو ما يوضح أن هذا الأسلوب التحليلي يعتمد في معالجته لمعنى الخطاب على الأساليب المستمدة من اللسانيات، التي تحصر نطاق هذه المعالجة في الوحدات اللغوية (المنطوق) وفي علاقات هذه الوحدات مع بعضها البعض. حيث استعان في هذا الصدد بما قدمه الباحث هاريس على مستوى إنجازاته في مجال التحليل التوزيعي، ونقل أدوات التحليل المطبقة في اللغة إلى تحليل النصوص الأكبر من الجملة كما ذكر سابقا.

ويتوضح من الطرح السابق أن أسلوب التحليل الآلي للخطاب يعتمد في تحليله للنصوص على حركية الوحدات اللغوية (المنطوقات) في ترابطها مع بعضها البعض (بناء تسلسلي) وليس على جُمود هذه الوحدات، وسكونها كأجزاء مستقلة لا علاقة لها ببعضها البعض.

وتشكل العناصر اللغوية المجالات الدلالية التي تمثل في علاقاتها مع بعضها البعض نسق الإرتباطات الدلالية للخطاب، وبالتالي فإن أحد أهداف هذا الأسلوب التحليلي هو التعرف على هذه المجالات الدلالية في مرحلة أولى، ثم علاقات هذه المجالات الدلالية مع بعضها البعض في مرحلة ثانية

باستخدام أدوات تحليل معروفة في اللسانيات. لذلك فإن التحليل الآلي للخطاب يعتبر في الوقت نفسه تحليلا دلاليا، نحويا، ومنطقيا. لكونه يبحث المعنى بأدوات لغوية إنطلاقا من العلاقات القائمة بين عناصر التحليل في شكلها المتسلسل(27).

- **خطوات إجراء التحليل الآلي للخطاب:**

يتطلب تطبيق الأسلوب الآلي في تحليل الخطاب، تحضير مادة التحليل، التي هي عبارة عن نصوص إتصالية يمكن الحصول عليها عبر البحوث الإختبارية لاستجابات الأشخاص تجاه موضوع ما عبر إستخدام شبكة من الأسئلة، على غرار ما يحدث في دراسات علم النفس، أو هي نصوص أرشيفية. مثل: الخطاب الإعلامي (إعلانات، نصوص إعلامية، تصريحات...) أو السياسي (النصوص السياسية).

وتنقسم إجراءات التحليل الآلي للخطاب إلى ثلاثة مراحل أساسية تتمثل في مايلي:(28)

أ - التحليل اللغوي لمقاطع النص، الذي ينجز عبر الخطوات الخمس التالية:

- تعيين الجمل المعنوية (les phrases) في النص الواقعة بين علامتي توقف (النقطة، نقطة استفهام، نقطة تعجب، وفي بعض الأحيان بين ثلاث نقاط).

- تعويض ما يعرف في اللغة الفرنسية (les Anaphors) الضمائر المنفصلة (هم) أسماء الإشارة (هنا) إلخ... بالكلمات التي تمثلها في النص.

- إعادة تأسيس النظام الترتيبي الملائم للنص (rétablir l'ordre cano-nique) وهذا وفق البناء المتعارف عليه للجملة العربية، ومكوناتها الأساسية، وتسلسلها المنطقي السليم في السياق العام للكلام من خلال ترتيبها حسب أهميتها الوظيفية في تأدية معنى النص. مثل: إعادة ترتيب مكونات هذه الجملة المعنوية: عندما وجدته، الرجل كان ميتا. حيث تصبح: كان الرجل ميتا عندما وجدت الرجل.

- بعد إعادة ترتيب النص إلى بنائه الملائم يجزأ إلى منطوقات أساسية طبقا للقواعد اللغوية المثبتة من طرف الباحث هاريس في هذا المجال. مثلا فإذا أخذنا الجملة الفعلية التالية:

«عانى كل الناس خلال هذه الأيام الأخيرة من التقلبات المناخية».

وجزأناها إلى المنطوقات المكونة لها نتحصل على ما يلي:

«عانى كل الناس من التقلبات.

عانى الناس خلال هذه الأيام.

هذه الأيام الأخيرة».

فور الإنتهاء من هذه العملية نخضع جميع عناصر كل منطوق إلى معالجة نحوية، تحدد الخصائص الإعرابية لكل عنصر في الموقع الذي يشغله في هذا

المنطوق وهذا بعد ذكر صيغة (Mode) تقديم الفعل، وزمن (Temps) تصريفه، وشكل (Forme) بنائه(29).

ما يمكن قوله في هذا الشأن هو أن لكل لغة قواعدها النحوية الخاصة بها. فالباحث هاريس ربط دراسته النحوية للمنطوق بالقواعد النحوية المنظمة للجملة في اللغة الأنجليزية. لذا فأن الخطاب في اللغة العربية يخضع في هذه المعالجة التي يطول شرحها الآن ، إلى القواعد النحوية المنظمة للجملة العربية. حيث تؤدي هذه المعالجة النحوية للمنطوقات إلى ترميز عناصرها المكونة لها برموز محددة معروفة على مستوى التحليل التوزيعي لهاريس.

أما الخطوة الخامسة والأخيرة من التحليل اللغوي لمقاطع النص، فهي التمثيل البياني للمنطوقات، ولنظام ارتباطاتها الثنائية عبر خطوط في شكل أسهم، واستخدام بعض الرموز المعبرة عن نوعية هذه العلاقات الثنائية، التي وضعها هاريس متطابقة مع الخصائص النحوية للجملة الأنجليزية(30).

ب - التحليل الآلي:

بعد أن ينتهي الباحث من ترميز العناصر المكونة للمنطوقات في إطار دراستها النحوية، وتمثيلها بيانيا مع نظام ارتباطها الثنائي، يقوم بوضع كل ذلك على البطاقات المثقبة للجهاز الآلي الذي يشتغل وفق برنامج رئيسي، يقوم بقراءة المقاطع، وعلاقاتها الثنائية وبرنامج ثانوي يتدخل في حالة وجود علاقتين ثنائيتين لهما نفس الرابط لحل هذا الإشكال القائم.

جـ - تفسير النتائج:

بعد المعالجة الآلية للتحليل النحوي للمنطوقات ولنظام علاقاتها الثنائية، يتحصل الباحث على كم من المعلومات المكونة للمجالات الدلالية، واتساق ارتباطاتها الثنائية مع بعضها البعض، والتي انطلاقا منها يقوم باستخلاص النتائج، تحقيقا لأهداف البحث.

3 - أسلوب تحليل النطق:

ارتبط أسلوب تحليل النطق (Analyse d'énonciation) من حيث المنشاء باللسانيين الأوروبيين (J. L. Austin) - ج. ل. أوستان، بنفونيست، جاكوبسون الذين اختلفوا في نظرتهم إلى اللغة عن اللسانيين الأمريكيين بزعامة هاريس، بحكم أن هذه الأخيرة لديهم هي نسق ذهني لا يتجلى تحقيقه إلا في الإتصال(31). لذا فإن كل نطق عند هؤلاء اللسانيين الأوروبيين مصدره طرفي إتصال يتمثلان في متكلم، ومستمع، حيث يكون لدى الأول نية التأثير في الثاني بكيفية خاصة(32).

ومن ذلك فإن المتكلم يستخدم أداة اللغة وفق استخدام فردي لنقل أفكاره، مواقفه، قناعاته من أجل التأثير على المستقبل. وبذلك فإن الباحث إميل بنفونيست عرف النطق بأنه توظيف للغة بفعل فردي الإستعمال(33). لكن الموضوع الذي يهمنا في هذه الدراسة هو علاقة النطق بالخطاب وتحليله.

إن التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط النطق بالخطاب، خاصة من حيث أسلوب التحليل تدفعنا إلى الرجوع إلى ما قدمه اللسانيون الأوروبيون في هذا المجال، لا سيما منهم الباحث بنفونسيت الذي ذكر بالصدد المذكور أن العلاقة بين النطق والخطاب شديدة الإرتباط بحكم أن هذا الأخير هو منتوج لفعل التكلم، أي مظهر للنطق. ووفق هذا الطرح يضيف بنفونيست أنه لا يمكن التوقف في نظرتنا للخطاب عند حدود مفهوم الكلام حسب المعنى المعطى له من طرف دوسوسير، بل لا بد من الأخذ بعين الإعتبار في ذلك الشروط الخاصة بالنطق ما دام هذا الأخير فعلا محولا للغة في شكل خطاب(34) أي أن العلاقة وطيدة بين الخطاب والنطق من حيث أن الأول هو فعل وجود الثاني.

إنطلاقا من القاعدة السابقة الشارحة للعلاقة الوطيدة بين الخطاب والنطق قام الباحثان بنفونيست وجاكوبسون ببحث كيف يتسجل المتكلم في المنطوقات (الخطاب) التي يرسلها (ينتجها) عبر مؤشرات خاصة، تتمثل حسب بنفونيست في وضعه لبعض نماذج العلاقات للمنطوقات الخاصة به وللعالم الخارجي(35). حيث أدت هذه التطبيقات البحثية إلا ميلاد ما عرف في الأوساط العلمية الأوروبية بتحليل النطق الذي يعتمد في دراسته للخطاب على إجراءات خاصة متكيفة مع نظرة هؤلاء الباحثين الأوروبيين للنطق كفعل فردي في إستخدام اللغة، متجلي في المنطوقات (الخطاب).

وإن أنسب إستخدام لأسلوب تحليل النطق هو المرتبط بالدراسات التي تستخدم فيها أدوات المقابلة غير الموجهة في جمع مادة التحليل والتي يترك فيها للمبحوث حرية الإجابة على السؤال وفق تصوره الخاص. مما يسمح ببروز فعله الفردي قويا في إستخدام اللغة، طبقا لما يعبر عن وضعيته الخاصة (أفكاره، مواقفه، آراؤه) التي هي محل تحليل، وهدف للبحث. هذا البحث، الذي يمكن أن يشمل كتلة تحليل يتراوح حجمها بين 15 و20 مقابلة، يتم إختيارها بعناية لتمثل مجتمع البحث تمثيلا سليما. مع العلم هنا أن متغيرات الجنس، والسن يمكن أن تدفع الباحث إلى رفع هذا العدد المتوسطي من الأسئلة إلى أكبر من ذلك. ضمانا لتحقيق نتائج موضوعية للبحث.

وطبقا لما ذكر فإن أسلوب تحليل النطق يتركز على مفردية الإعداد الفردي للخطاب، ليس فقط على مستوى الأبحاث، حيث تستخدم المقابلات غير الموجهة في جمع مادة التحليل، وإنما أيضا في المواد الإعلامية خاصة النصية منها. للتعرف على الخصائص الفردية لأصحابها. مثل الآراء، المواقف وغيرها من المعاني الإتصالية الأخرى.

وإن إستخدام أسلوب تحليل النطق في معالجة النصوص يتطلب تحضيرا مسبقا للمادة محل التحليل من خلال إعتماد الخطاب أو المقابلة وحدة أساسية لهذا التحليل، الذي يبدأ برقن نص كل وحدة (خطاب، مقابلة) بصورة منفصلة على الورق، مع ترك هامشين أبيضيين، الأول على يمين الصفحة / والثاني على يسارها لتسجيل الملاحظات. كما يجب الإحتفاظ

أثناء الرقن بكل المعلومات المتعلقة بالدالات اللغوية. مثل الأخطاء النحوية، ولفظ الكلمات، والتعابير الشخصية الإستعمال، وتسجيل كل ما له علاقة بفترات الصمت (فراغ) التي يتوقف فيها صاحب الخطاب عن الكلام لسبب أو لأخر، والإشارة إلى طبيعة النبرة الصوتية، واضطرابات الكلام، والمظاهر الإنفعالية (الضحك، التهكم) على مستوى النص.

وإن ذكر الدالات اللغوية، والمعلومات شبه اللغوية مهم جدا كمؤشرات خاصة تساعد على كشف الخصائص الفردية، ذات العلاقة المباشرة بمنتج النص في إطار تطبيق هذا الأسلوب التحليلي الذي يعالج الخطاب كإنتاج لغوي مرتبط بفعل فردي. بمعنى التركيز على إبراز ما تتميز به الوحدات الأساسية لمادة التحليل من جوانب خاصة. وإن الإشارة إلى هذه المؤشرات يدخل ضمن الإهتمام البحثي المذكور.

وما يمكن قوله حول تحليل النطق هو أنه أسلوب يطبق على عدة مستويات، ويعالج النص في حالته الحركية، غير الساكنة. حتى يتمكن من جمع عدة مؤشرات تساعد عملية مقارنتها ببعضها البعض على الوصول إلى ما نحن بصدد البحث عنه.

وإن تطبيق أسلوب تحليل النطق في تحليل الخطاب الإعلامي يتدرج عادة عبر المراحل التالية:

المرحلة الأولى:

يقوم الباحث في مباشرته لتحليل النطق بإجراء تحليل موضوعاتي للخطابات محل التحليل. وهذا من خلال تعيين المواضيع الواردة فيها، وجرد درجة ترددها، ثم وضعها في فئات محددة على أساس أنواعها. حيث يشمل هذا التحليل جميع النصوص المكونة لمادة التحليل من زاوية تطبيق نفس المقاييس في معالجتها. خاصة ما تعلق باخضاع موضوعاتها المسجلة للشبكة الواحدة من الفئات. لأن النتائج المتوصل إليها في نهاية هذه العملية التحليلية هي بمثابة معطيات مرتبطة بكل مقطع من مقاطع الخطاب، تجري مقارنتها ببعضها البعض على مستوى جميع النصوص محل الدراسة. وهي العملية الأساسية في تحليل النطق من حيث أنها مكملة لإجراءاته التحليلية الأخرى، والتي من أجلها أدرج التحليل الموضوعاتي كمرحلة مستقلة ضمن الأسلوب التحليلي محل المعالجة. وإن أفضل أسلوب لإجراء التحليل الموضوعاتي، هو إعتماد طريقة إستخدام الأرقام من خلال ربط كل فئة برقم معين، يكتب مباشرة في السطر وراء الموضوع المقصود.

المرحلة الثانية:

تشكل المرحلة الثانية أساس تحليل النطق لأن المرحلة الأولى (التحليل الموضوعاتي) هي بمثابة خطوة مكملة، ومساعدة لهذه المرحلة الثانية، التي

تجري على أكثر من مستوى في الخطاب (الجمل الفعلية، المقاطع، العناصر الشاذة الإستعمال (les éléments Atypiques) ثم تفسير النتائج.

وما يمكن الإشارة إليه في تحليل النطق هو أن كل خطاب يحلل بصورة منفصلة كوحدة مستقلة بذاتها (دراسة حالة). حيث تعالج الحركية الخاصة بكل إنتاج، وتسجل المؤشرات المختلفة المتلائمة مع الشكل البسيط غير القابل للإختزال (irréductibilité) الخاص بكل خطيب.

يبدأ الباحث في تطبيق تحليل النطق بمستوى التحليل المنطقي. أي دراسة حركية الجمل الفعلية في ترابطها مع بعضها البعض. وهذا من خلال تقطيع الخطاب إلى جمله الفعلية، التي لها معنى محدداً فقط عن طريق الفصل بينها بعلامة متميزة، أو إعادة كتابة الواحدة تحت الأخرى في شكل عمودي. قصد معرفة صيغ ترابطها المتسلسل. حيث يبين لنا الشكل البنائي لهذه الصيغ الأسلوب الذي اتبعه صاحب الخطاب في الإستدلال على أفكاره في النص. أي كشف طبيعة علاقات هذا الإستدلال وأشكاله في الخطاب.

بعد أن ينتهي الباحث من الخطوة السابقة من هذه المرحلة ينتقل إلى مستوى تحليل المقاطع. وهذا عبر تقطيع الخطاب هذه المرة إلى المقاطع المكونة له. السؤال الذي يطرح هنا هو: كيف يتمكن هذا الباحث من التعرف على هذه المقاطع؟ الجواب سهل ويتمثل في أننا نتعرف على كل مقطع جديد في النص في كل مرة يحدث فيها تغيير الموضوع محل النطق، أو المرور من السرد إلى

الوصف، أو من الوصف إلى الشرح إلخ... المهم أن الإنتقال من مقطع إلى آخر يتم من خلال فاصل في شكل فترات صمت (فراغ) أو كلمة واحدة، أو مجموعة كلمات. مثل: الآن، هذا يعني إلخ...

وإن غاية القيام بتحليل المقاطع هو إبراز (la scansion) العناصر المكونة للنص، وسرعة تقدم الخطاب في مستوى أشمل من الجملة الفعلية للتعرف على الأحداث، والقوى الخفية، وردود الأفعال تجاه الأشياء المعبرعنها، والتي يحتمل أنها كانت وراء التغيرات المفاجئة على مستوى المضمون من حيث المواضيع المطروقة، أو الصوت (النبرة) التعبيري وأسلوبه.

أما الخطوة الثالثة في المرحلة الثانية فتتمثل في إجراء تحليل الأسلوب، وقبل الدخول في تفاصيل هذا التحليل، لا بد من الإشارة إلى فكرة أساسية ذات علاقة بالنقطة محل المعالجة. والتي تتمثل في أن التعبير والفكر يسيران جنبا إلى جنب في الخطاب مثلا: إن تحكم الخطيب وسيطرته على عرض أفكاره في الخطاب يتجلى في أسلوبه التعبيري المتوالي الجمل الفعلية بصورة منطقية. أما إذا فقد هذه السيطرة فإن ذلك يرتسم بوضوح أيضا في أسلوبه التعبيري المتميز هنا بالغموض والتكرار والحشو إلخ...

وتبعا لما ذكر فإن تحليل الأسلوب هو عبارة عن القيام بتعميم مدلولات بعض المؤشرات في شرح النص. وهي عملية شبهها الباحثون بأنها عودة إلى أسلوب تحليل المضمون، الذي يعتمد بدوره على التعميم في التفسير الكيفي

للبيانات الكمية المتوصل إليها في إطار ما يسمي بالتفسير الشامل للمشكلة البحثية(36).

وبالصدد المذكور وضع الباحث (M.C. d'unrug) - م.س. دروق بعض المؤشرات التي تساعد على المقابلات غير الموجهة مثل مؤشرات الإعتدال (sobriété) الذي هو مدلول الإلتزام الفعلي في وضعية حقيقية، أو مؤشر الغنائية (le lyrismes) الذي يدل على قوة بذل الإهتمام بكيفية متكررة كثيرا في الخطاب إلى غير ذلك من مثل هذه المؤشرات التي يمكن الرجوع إليها بالتفصيل في كتاب (Laurence Bardin) - لورونس بردان تحليل المضمون. وهي مؤشرات كما نعلم مستمدة كلها من دراسات التحليل النفسي، التي تعتمد على هذا النوع التعميمي لمدلولات المؤشرات في تفسير مرض معين، أو سلوك محدد لدى المريض.

كما يقوم الباحث بتحليل العناصر الشاذة الإستعمال في النص (les élé-ments Atypiques) التي لا يخضع إستعمالها إلى قاعدة محددة في النص، وبالتالي يعتبر وجودها فيه غريبا، ومؤشرا دالا على إنزلاق وقع فيه المتكلم على مستوى ما يعرف في أوساط علم النفس التحليلي «بزلات اللسان» (le lapsus) التي تسجل حالات ضعف في مراقبة المتكلم لما يقوله، وخروجه عن المألوف بفعل عوامل مختلفة لا بد من التعرف عليها من خلال هذه العناصر الشاذة الإستعمال.

وما نشير إليه هنا أن التحليل المنطقي، وتحليل المقاطع لا يخضع تطبيقهما على مستوى أسلوب تحليل النطق إلى الترتيب المذكور في هذه الدراسة، بل يمكن للباحث البدء بالتحليل الثاني، ثم الأول. لكن الشيء الذي يجب على الباحث الحرص عليه في دراسته لحركية الخطاب عبر التحليلين المذكورين هو قيامه بعملية مقارنة النتائج المتوصل إليها هنا مع النتائج المحصل عليها في تحليل الأسلوب، وتحليل العناصر الشاذة الإستعمال في الخطاب. لأن هذه المقارنة تسمح في إطار ربطها بالمواضيع المتوصل إليها في التحليل الموضوعاتي، بالتعرف على طبيعة الحركية التي تدرج عبرها الخطاب. مثل: فترات التوتر، الإنفراج، التناقض، الخلاف إلخ... التي تشرح المعاني محل البحث في الخطاب.

الهوامش:

(1) عبد المعز عبد الرحمان محروس: البحوث الإعلامية تطبيقاتها، ومشكلاتها، مجلة: البحوث، العدد: 4 فيفري 1981، دار الحرية للطباعة، بغداد. ص: 165 .

(2) Paul Henri Serge Moscovici: Problèmes de l'analyse de contenu, Revue: Langage, N 11 septembre 1968, librairie: Marcel Didier, Paris, p: 39/

(3) Roger Mucchielli: L'analyse de contenu des documents et des communications, 4éme Editions, les Editions: E.S.F, Entreprise Moderne D'edition, librairie techniques Paris. 1982. p: 25.

(4) فردينان دوسوسّر: محاضرات في الألسنة العامة، ترجمة: يوسف غازي، مجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1986 .

(5) Laurrence Bardin, Analyse de contenu, Presse Universitaire de France, 1977, p: 44.

(6) إبراهيم صحراوي: الخطاب الأدبي لدى جرجي زيدان، تحليل رواية جهاد المحبين، أطروحة لنيل شهادة الماجستير. جامعة الجزائر، معهد اللغة والأدب العربي، الجزائر 1993 . ص: 3 .

(7) Roger Mucchielli: op. cit. p: 25.

(8) سمير محمد حسين: تحليل المضمون، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة 1983، ص 87 .

(9) Dominique Maingueneau: Initiation aux Méthodes de l'Analyse de Discours, classiques Hachette, Paris, 1976, p: 8.

(10) Laurrence Bardin: op. cit. p: 19.

(11) Roger Mucchielli: op. cit. p: 14.

(12) Dominique Maingueneau: op. cit. p: 7.

(13) إبراهيم صحراوي، المرجع السابق، ص. 4 .

Tzvtan Fodorov: Problèmes de l'enonciation , Ruvue: langage, N (14) 17. Mars 1970. op. cit. p: 3.

Dominique Maingueneau: op. cit. p: 12. (15)

Pierre salle, Yves Simon, Alain Cota: l'expréssion et la communi- (16) cation dans la vie sociale et professionnelle Dumond. Paris. 1970. p: 4

Laurrence Bardin. op. cit. p 220. (17)

Paul Henri, Serge. Moscovici: Problèmes de l'Analyse de conte- (18) nu, Revue: Langage N 11 septembre 1968. op. cit. p: 40.

Laurrence Bardin: op. cit. p: 176. (19)

Roger Mucchielli: op. cit. p: 83. (20)

(21) مارين نصر: التطور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر، دراسة في علم المفردات والدلالة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1981 - ص ص: 35 . 40 .

Dominique Maingueneau: op. cit. p: 65. (22)

Z.S. Harris: Les structures distributionnalisme, Revue: langage. N (23) 20 Décembre 1970. op. cit. p: 16.

Ibid. p: 30. (24)

Roger Mucchielli: op. cit. p: 84. (25)

Dominique Maingueneau: op. cit. p: 83. (26)

Laurrence Bardin: op. cit. p: 222. (27)

Ibid. p: 224. (28)

Dominique Mangueneau: op. cit. p: 88. (29)

Ibid. p: 84. (30)

(31) D. Leeman: Le structuralisme et le structuralisme, Ruvue: langage N 29. Mars 1973. op. cit. p: 7.

(32) Dominique Maingueneau: op. cit. p: 12.

(33) Emile Benveniste: L'appareil formel de l'énonciation, Revue: langage N 17. Mars 1970. op. cit. p: 12.

(34) Ibid: p: 13.

(35) Dominique Maingueneau: op. cit. p: 8.

(36) سمير محمد حسين: تحليل المضمون، المرجع السابق، ص: 131 .